

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠١٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية

والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠٠٦ ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٠ ق. عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٠/٨/٨ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يرقى السيد الدكتور/ جابر عوض عبد الحميد الجندي - وكيل عام النيابة الإدارية

إلى وظيفة وكيل عام أول بهيئة النيابة الإدارية على أن يكون لاحقاً للسيد/ ناصر أحمد

محمد سلامة وسابقاً على السيد / أحمد عبد الحميد حسين بودي الوكيلين العامين الأول

بهيئة النيابة الإدارية.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ رمضان سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ٦ سبتمبر سنة ٢٠١٠ م) .

حسنى مبارك